

وثيقة

سياسات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حول برامج التشغيل وحماية حقوق العمال

مقدمة

منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى يومنا هذا ، تم تنفيذ العديد من المشاريع التشغيلية في فلسطين ، وقد تبين للإتحاد من خلال الدراسة التي أجراها حول سوق العمل الفلسطيني وماهية جدوى هذه المشاريع التي نفذت أنها لم تكن تلبي احتياجات المجتمع المحلي بل كانت مشاريع إغاثية مؤقتة أو برامج عشوائية ، ولم تكن ضمن مخطط مدروس لدعم الإقتصاد الفلسطيني ، كما أنه ومن الواضح أنها لم تعالج حدة البطالة أو تقلل منها ، وكذلك لم تكن الجهات الممولة أو الجهات المحلية المشغلة للأيدي العاملة تولي أي اهتمام لحقوق العاملين .

ونظرا للآثار والنتائج السلبية التي خلفتها المشاريع العشوائية غير التنموية فإن الإتحاد العام قام بإعداد وتدريب نقابيين متخصصين بالتشغيل وحماية حقوق العاملين للعمل على وضع إطار عام للسياسات الخاصة بالتشغيل وكيفية توفير حماية قصوى لحقوق العاملين ، وذلك في محاولة لتلافي الأخطاء التي وقعت في المشاريع السابقة .

ولا يخفى علينا بالطبع ما يمر به الشعب الفلسطيني من ظروف تزداد قسوة يوما بعد يوم وتقف عائقا أمام التنمية والتقدم والازدهار، ولكن لا بد من يأتي اليوم الذي ستكون فيه فلسطين محط أنظار الاستثمار المحلي والدولي واستقطاب المشاريع المختلفة، وحتى نكون مستعدين للمستقبل كان لزاما على الإتحاد العام أن يكون سباقا في تحديد مواقفه وسياساته العامة فيما لو توفرت فرص عمل جديدة ومشاريع استثمارية، ويرى الإتحاد أنه لا بد من ربط موضوع التشغيل وخلق فرص العمل بحماية حقوق العاملين فيها .

وإيماننا منا في الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بحق العمل والذي كفلته كافة التشريعات الوطنية والدولية ، بوصفه أحد الحقوق الأساسية الانسانية والعمالية ، اذ نصت عليه أحكام القانون الاساسي الفلسطيني، وتجسد ذلك في المادة الثانية من قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000 (العمل حق لكل مواطن قادر عليه،تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز) .

ومن منطلق مسؤوليتنا في النضال من أجل الدفاع عن القضايا المطالبة للعمال، والتي تواجه بكافة أشكال الصعوبات والانتهاكات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها شعبنا الفلسطيني بشكل عام والعمال بشكل خاص ، فإننا نؤكد على مواقفنا وسياساتنا الثابتة والتي تمثل منهجنا في تحقيق المزيد من المكاسب العمالية و حماية حقوق العاملين في المشاريع والمنشآت التشغيلية القائمة والمستقبلية ، وقد أقر الإتحاد سياساته على النحو الآتي :

1- سياسات الإتحاد تجاه برامج التشغيل الطارئة

1. لا بد وأن تكون برامج التشغيل الطارئة ذات بعد تنموي.
2. ضرورة العمل على وضع معايير عادلة وواضحة ومعلنة في اختيار المستفيدين من برامج التشغيل.
3. لا بد أن تلبى الأجرور المتطلبات المعيشية الأساسية التي تحقق الحياة الكريمة للعاملين وعائلاتهم لدفع العوز و الحاجة عنهم.
4. يؤكد الإتحاد على حق التنظيم النقابي وتعزيز العلاقة مع العاملين في برامج التشغيل الطارئة .
5. ضمان حقوق العمال طبقا للقوانين السارية والتأثير في السياسات الخاصة بالتشغيل من خلال الحوار الثلاثي.
6. يسعى الإتحاد لعقد اتفاقيات عمل جماعية لتطوير حقوق العاملين في تلك المشاريع.
7. التأثير في أهداف البرامج وشروطها بما يضمن حقوق العاملين من خلال الاتصال بالمؤسسات الداعمة والتنسيق مع الاتحادات النقابية الدولية

2- سياسات الإتحاد تجاه الجهات التشغيلية

1. تشجيع الجهات التشغيلية على وضع خطط تشغيلية تنموية شاملة ومستدامة استجابة للاحتياجات الحقيقية للمجتمع وتقديمها للجهات الممولة، بدلا من انتظار ما يعرض عليها.
2. ضرورة ضمان مراقبة مشاريع التشغيل لضمان حماية حقوق العاملين .

3- سياسات الإتحاد تجاه المنظمات الدولية الممولة لمشاريع التشغيل الطارئة

1. يؤكد الاتحاد على عدم قبول المشاريع التشغيلية دون دراسة, وضرورة وضع ضوابط تحمي الحقوق الاجتماعية والوطنية.
2. العمل بشكل مركزي مع المنظمات الممولة.
3. العمل مع الاتحادات الدولية النقابية من أجل الاستفادة من خبراتهم وعلاقتهم مع البنك الدولي لتحسين شروط برامج التشغيل الدولية .
4. التنسيق والتعاون مع منظمة العمل الدولية للضغط على المنظمات الممولة للمشاريع لضمان توفير شروط العمل اللائق .
5. يؤكد الاتحاد على ضرورة وضع آلية رقابة لضمان الشفافية والنزاهة في التنفيذ وضمان حقوق العاملين.
6. ضرورة تنظيم فعاليات عمالية وجماعية للمطالبة بتحسين شروط التشغيل.

4- سياسات الاتحاد تجاه التشغيل في المشاريع الاسرائيلية

1. النضال من أجل حق العمال في التنقل بحرية للوصول الى أماكن عملهم وكذلك الوصول للمحاكم العمالية الاسرائيلية .
2. تأكيد حق العمال بالعمل في المشاريع الاسرائيلية ما دام الاحتلال قائما .
3. ضرورة رصد و توثيق الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق العمال و فضحها عبر وسائل الاعلام المختلفة واطلاع المجتمع الدولي على ما يواجهه العمال الفلسطينيون يوميا.
4. يلتزم الاتحاد بتنظيم العاملين في المشاريع الاسرائيلية ومتابعة تحصيل حقوقهم .
5. مطالبة منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمات الحقوقية برصد الانتهاكات التي يواجهها العمال الفلسطينيون لدى المشغلين الاسرائيليين.
6. الدعوة إلى تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المجتمعات الواقعة تحت الاحتلال من خلال المجموعات الشعبية الدولية الضاغطة والمطالبة بفرض عقوبات على سلطات الاحتلال الاسرائيلي لانتهاكاتها التعسفية المتكررة لحقوق الشعب الفلسطيني عامة والعمال خاصة .

5- سياسات الاتحاد تجاه القطاع الخاص

1. يطالب الاتحاد بتفعيل صندوق التشغيل وتوفير الحماية الإجتماعية للعمال.
2. تعزيز مبدأ الحوار لأطراف الانتاج الثلاثة والعمل على تطبيقه على أرض الواقع.
3. يؤكد الاتحاد على ضرورة اشراكه في وضع معايير اختيار المستفيدين وتوجيه برامج التشغيل للقطاعات المهنية المناسبة، و تشجيع العمل مع أصحاب العمل الذين يحترمون حقوق العمال.
4. سيعمل الاتحاد على ممارسة حقه في الدخول إلى مواقع العمل والدفاع عن الحقوق والحريات النقابية وعقد الاتفاقيات الجماعية.
5. يؤيد الاتحاد تشجيع الاستثمار ضمن أطر وضوابط عند تقديم التسهيلات للمستثمرين بما لا يمس حقوق العاملين، وتوجيه الاستثمار للمناطق الأكثر تضرراً.
6. إن الاتحاد على قناعة تامة بأنه لا بد و أن تقوم السلطة بتنظيم الاستيراد لضمان تشجيع وحماية المنتجات المحلية و دعمها وتحسين جودتها.
7. تأكيد على ضرورة الحد من الوظائف المؤقتة وتحويلها إلى وظائف دائمة و آمنة ومستمرة.
8. المطالبة بتطبيق القوانين الوطنية والدولية للبيئة والصحة العامة واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة في المشاريع الحالية القائمة والمستقبلية . والتنسيق مع الوزارات ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
9. العمل على تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية الوطنية والدولية وشروط العمل اللائق في مواقع العمل.
10. يعمل الاتحاد على المطالبة بتحديد أجور تضمن توفير المتطلبات المعيشية للعمال وعائلاتهم.

6- سياسات الاتحاد تجاه الإطار القانوني لحقوق العاملين

1. ضرورة تطوير قانون العمل بما ينسجم مع معايير العمل الدولية .
2. يعمل الإتحاد وبالتنسيق مع وزارة العمل على الضغط من أجل مراجعة اللوائح الداخلية الخاصة بإدارة العاملين في المنشآت وتدقيقها ومقارنة مدى توافقها مع القانون .
3. الإطلاع على الإتفاقيات الإقتصادية ودراستها وتقييمها من حيث أثرها على علاقات العمل وحقوق العاملين ، والتأكيد أنه لا بد وأن تتضمن الإتفاقيات ضمانات لحماية حقوق العاملين .
4. وضع رؤية خاصة حول المشاريع الدولية المشتركة من خلال اللجوء إلى وسائل القضاء البديل لحل النزاعات العمالية في المشاريع التشغيلية المشتركة وأهمها التحكيم من خلال إتفاقيات العمل الجماعية .
5. العقود الفردية:-

- خلق ثقافة تمكن العاملين والأعضاء من معرفة حقوقهم عند توقيعهم لعقود التشغيل الفردية, وتعميم هذه الثقافة بكل الوسائل المتاحة

6. المحاكم العمالية:-

- يؤمن الاتحاد بوجود إنشاء محاكم عمالية متخصصة سريعة البت في النزاعات العمالية.